



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية والثلاثون
٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

تجميع بشأن الجمهورية الدومينيكية

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

١ - أُعدّ هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان ١/٥ و ٢١/١٦، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل. والتقرير تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من وثائق الأمم المتحدة ذات الصلة، وهو مقدم في شكل موجز تقيداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات.

ثانياً - نطاق الالتزامات الدولية والتعاون مع الآليات وهيئات الدولية لحقوق الإنسان^(١) (٢)

٢ - دعت العديد من هيئات وآليات حقوق الإنسان الجمهورية الدومينيكية إلى الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم^(٣)، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري^(٤)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة^(٥)، والبروتوكول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات^(٧)، واتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية^(٨).

٣ - ولاحظ فريق الأمم المتحدة القطري أن الجمهورية الدومينيكية لم توجه دعوة دائمة إلى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان^(٩). وأوصت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك بغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وغيرها من



المواد التي تنطوي على اعتداء جنسي على الأطفال، الجمهورية الدومينيكية بتوجيه دعوة مفتوحة إلى الإجراءات الخاصة^(١٠).

٤- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل عن القلق إزاء حكم المحكمة الدستورية رقم (2014) TC/0256/14 بإعلان عدم دستورية صك قبول اختصاص محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان^(١١). وأيدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إعلان الدولة عزمها قبول هذا الاختصاص^(١٢).

٥- وتلقى فريق الأمم المتحدة القطري بشكل إيجابي المساعدة التقنية التي قدمها أحد كبار المستشارين بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، والذي قام، إضافة إلى تقديم المشورة إلى منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون التقني مع وزارة الخارجية في صياغة الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ومع أمين المظالم لتعزيز قدراته الداخلية وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)^(١٣).

ثالثاً- الإطار الوطني لحقوق الإنسان^(١٤)

٦- رحبت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالاستراتيجية الوطنية للتنمية (٢٠١٠-٢٠٣٠)^(١٥). وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجمهورية الدومينيكية بأن تدرج خطوط عمل بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستراتيجية^(١٦)، وأن يُعمم المنظور المتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة^(١٧). وحثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولة الطرف على إنشاء آليات إشراف مستقلة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية^(١٨).

٧- وفي عام ٢٠١٧، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من التأخير في اعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان^(١٩). وحث فريق الأمم المتحدة القطري الجمهورية الدومينيكية على اعتماد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وبدء تنفيذها في أقرب الآجال^(٢٠).

٨- ورحبت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان بتعيين أمين المظالم عام ٢٠١٣^(٢١). وأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن مكتب أمين المظالم ليست له لا القدرات ولا الاستقلالية اللازمين للاضطلاع بولايته في مجال حقوق الإنسان^(٢٢)، وفي الوقت نفسه أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها لعدم امتثال المكتب امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس^(٢٣). وأوصت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال وفريق الأمم المتحدة القطري واللجنة المعنية بحقوق الإنسان الجمهورية الدومينيكية بتمكين المفوضية من تنفيذ ولايتها بفعالية واستقلالية، في امتثال تام لمبادئ باريس^(٢٤). وشجعت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولة الطرف على كفالة تقديم أمين المظالم طلب اعتماد من اللجنة الفرعية المعنية بالاعتماد التابعة للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان^(٢٥). وقدم فريق الأمم المتحدة القطري توصية مماثلة^(٢٦).

٩- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري أن وزارة الخارجية قد أطلقت نظاماً لرصد التوصيات من أجل جمع المعلومات ورصد التوصيات التي قدمتها مختلف آليات حقوق الإنسان^(٢٧). ورحبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بإنشاء نظام لتتبع تنفيذ توصيات الأمم المتحدة^(٢٨).

رابعاً- تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

ألف- المسائل المشتركة بين القطاعات

المساواة وعدم التمييز^(٢٩)

١٠- يساور اللجنة المعنية بحقوق الإنسان القلق إزاء عدم وجود إطار قانوني شامل لمكافحة التمييز^(٣٠). وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجمهورية الدومينيكية بأن تعتمد مشروع القانون المتعلق بالمساواة وعدم التمييز، وتضمنه جميع الأسباب المحظورة للتمييز، وتعرّف فيه التمييز المباشر وغير المباشر، وتحظر فيه التمييز في المجالين العام والخاص كليهما، وأن تدرج فيه أحكاماً متعلقة بجبر الضرر^(٣١). وقدم فريق الأمم المتحدة القطري توصية مماثلة^(٣٢).

١١- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقهما إزاء ما ذكر عن التمييز العنصري المنهجي والمتواصل ضد الهايتيين والأشخاص المنحدرين من أصل هايتي^(٣٣). وحثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجمهورية الدومينيكية على اعتماد جميع التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد هؤلاء الأشخاص^(٣٤).

١٢- وتشعر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالقلق إزاء التقارير المتعلقة بما يتعرض له المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين من تمييز وعنف واعتداءات، بما في ذلك من جانب الشرطة، ولا سيما إزاء ارتفاع معدل العنف ضد الأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية. وأوصت الجمهورية الدومينيكية باعتماد قوانين لحظر التمييز وجرائم الكراهية على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية^(٣٥). وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري الجمهورية الدومينيكية بتعزيز حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وحمايتهم، وتشجع تدابير العمل الإيجابي والسياسات العامة والتشريعات اللازمة لمكافحة التمييز الهيكلي ضد هؤلاء الناس^(٣٦).

باء- الحقوق المدنية والسياسية

١- حق الفرد في الحياة والحرية والأمن على شخصه^(٣٧)

١٣- رحبت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان باعتماد القانون الأساسي للشرطة الوطنية رقم ٥٩٠-١٦(٢٠١٦) واللوائح التنظيمية المتعلقة باستخدام القوة^(٣٨). وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن القانون الأساسي للشرطة الوطنية يتبع نهجاً أكثر وقائية وأنه يتناول المسائل المتعلقة باستخدام القوة وتعزيز آليات المراقبة الداخلية والخارجية^(٣٩).

١٤- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء تقارير تتحدث عن وحشية الشرطة والاستخدام المفرط للقوة من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، ولا سيما الشرطة الوطنية، وإزاء التقارير المتعلقة بالعدد الكبير من الإعدامات خارج نطاق القضاء^(٤٠). وأشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى أن استخدام القوة وانتهاكات الشرطة مصدر قلق مستمر وحث سلطات الشرطة الوطنية على تنقيح وتعزيز التدريب المتعلق باستخدام القوة واستخدام الأسلحة النارية^(٤١).

١٥ - وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير الواردة عن استمرار المستويات العالية لاحتفاظ السجون والظروف المعيشة غير المناسبة، وعدم كفاية استخدام بدائل السجن. وأوصت الجمهورية الدومينيكية بتحسين ظروف الاحتجاز والحد من الاحتفاظ عن طريق تحديث نظام السجون، وتشجيع إجراءات بديلة عن الحرمان من الحرية، وعدم استخدام الاحتجاز قبل المحاكمة إلا في حالات استثنائية^(٤٢). وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولة الطرف بأن تكفل ظروف معيشية ملائمة في السجون^(٤٣).

١٦ - وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الطفل الجمهورية الدومينيكية بحظر استخدام الزنازين الانفرادية وغيرها من ضروب العقوبة والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ومقاضاة الجناة المرعوم ارتكابهم هذه الأفعال ومعاقبة المدانين منهم، وتعيين هيئة إشرافية لرصد مراكز الاحتجاز^(٤٤).

٢ - إقامة العدل، بما في ذلك مسألة الإفلات من العقاب، وسيادة القانون^(٤٥)

١٧ - أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن القلق إزاء عدم وجود ضمانات فعالة لاستقلال القضاء وكون تكوين المجلس الوطني للقضاء لا يضمن أن تفضي عملية الانتقاء إلى كفاءة استقلال القضاة وكفاءتهم ونزاهتهم^(٤٦).

١٨ - وأحاطت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة علماً بالجهود التي بذلتها الدولة الطرف لتعزيز قدرات أعضاء الجهاز القضائي على اعتماد منظور جنساني عند تطبيق القانون في الحالات التي تنطوي على العنف ضد المرأة والعنف الجنسي وقتل الإناث، مثل المشروع الرامي إلى تعزيز تنفيذ سياسة بشأن نوع الجنس في الجهاز القضائي (٢٠١٥-٢٠١٩)^(٤٧). وأوصت الجمهورية الدومينيكية باعتماد قانون بشأن الوصول إلى العدالة بالنسبة لضحايا العنف المنزلي^(٤٨).

١٩ - وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير التي تتحدث عن الفساد في جميع المستويات الحكومية وما يحيط بذلك من إفلات من العقاب^(٤٩). ووفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الجهود المبذولة لمنع الفساد لم تكن فعالة بما فيه الكفاية^(٥٠). وأوصت عدة لجان الجمهورية الدومينيكية بمكافحة الفساد والقضاء عليه^(٥١)، والتحقيق في جميع حالات الفساد ومعاقبة المسؤولين عنها^(٥٢)، ومعالجة الأسباب الكامنة للفساد وضمان الشفافية في الإدارة العامة^(٥٣).

٣ - الحريات الأساسية والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية^(٥٤)

٢٠ - أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن القلق إزاء أعمال العنف والتزريب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين^(٥٥). وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء التقارير التي تتحدث عن العداة والتحرش اللذين يواجههما المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يدافعون عن حقوق المهاجرين الهايتيين والدومينيكيين من أصل هايتي أو يدينون استغلال الأطفال والاتجار بهم^(٥٦). وأشارت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى الحالات الناشئة لأعمال العنف والتهديدات التي تستهدف القادة النقابيين^(٥٧). وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الجمهورية الدومينيكية بالتحقيق بفعالية في حوادث العنف والتزريب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين، ومعاقبة الجناة^(٥٨). وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجمهورية الدومينيكية بإدكاء الوعي بأهمية العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان^(٥٩).

٢١- وشجعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الجمهورية الدومينيكية على إلغاء تجريم التشهير وعلى إدماجه بالتالي في القانون المدني، وفقاً للمعايير الدولية^(٦٠).

٤- حظر جميع أشكال الرق^(٦١)

٢٢- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها من استمرار الاتجار بالأشخاص والاعتداء والاستغلال الجنسيين، وكونه يظل في المقام الأول النساء والأطفال والأشخاص المنحدرين من أصل هايتي^(٦٢). وأشارت لجنة حقوق الطفل إلى زيادة عدد الأطفال الهايتيين المتجر بهم لأغراض العمل القسري^(٦٣).

٢٣- ولاحظت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال أن الأطفال غير المصحوبين الذين يصلون من هايتي معرضون بشدة لشتى أشكال الاستغلال، وأن العديد منهم كانوا ضحايا للتهريب والاتجار على يد المافيات التي تعترضهم عبر الحدود^(٦٤). كما أوصت الجمهورية الدومينيكية بتعزيز التحقيقات في الحدود مع هايتي من أجل تفكيك الهياكل الجنائية لتهريب الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم جنسياً، ولا سيما الأطفال الهايتيون في البلد^(٦٥).

٢٤- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن القلق إزاء التقارير المتعلقة بالاستغلال في العمل والعمل الجبري، وبخاصة فيما يتعلق بالعمال المنحدرين من أصل هايتي، ولا سيما في قطاع صناعة السكر. وأوصت الجمهورية الدومينيكية بمنع العمل الجبري، ومعاينة المسؤولين عنه، وضمان إنفاذ قانون العمل من خلال عمليات تفتيش فعالة وفرض عقوبات^(٦٦). ولاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية أن الجمهورية الدومينيكية بلد مصدر وعبور ومقصد للأطفال الذين يتجر بهم لأغراض الاستغلال الجنسي التجاري والعمل القسري^(٦٧).

جيم- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١- الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية^(٦٨)

٢٥- أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء ارتفاع معدلات البطالة والبطالة الجزئية وإزاء العدد المرتفع للعمال الذين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي^(٦٩). وخلصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في العمالة الرسمية غير كاف^(٧٠)، وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى انخفاض معدل عمالة النساء ذوات الإعاقة^(٧١). وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجمهورية الدومينيكية بتصميم سياسة شاملة للعمالة تستهدف في المقام الأول الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة^(٧٢).

٢٦- ولاحظت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية أنه لا تزال هناك فوارق ملحوظة في فجوة الأجور بين الجنسين في مختلف مناطق البلد، وتصل في بعض الحالات إلى ٢٥ في المائة^(٧٣).

٢٧- وأشارت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية إلى حالات التمييز ضد الهايتيين والدومينيكيين من أصل هايتي والدومينيكيين ذوي البشرة الداكنة في جميع جوانب العمالة والمهن^(٧٤).

٢٨- وأشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تردّي ظروف عمل المرأة في بعض القطاعات، مثل مناطق التجارة الحرة وقطاعي الزراعة والخدمة المنزلية^(٧٥). وأوصت بأن تضمن الدولة الطرف، قانوناً وممارسةً، مبدأ الأجر المتساوي لقاء العمل ذي القيمة المتساوية للرجل والمرأة^(٧٦).

٢٩- وأعربت اللجنة عن قلقها من كون الحق في التفاوض الجماعي والإضراب مقيد بمتطلبات قانونية مفرطة^(٧٧). وحثت الدولة الطرف على جعل تشريعها المتعلق بالحقوق النقابية منسجماً مع العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨ (رقم ٨٧)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)^(٧٨).

٣٠- وأشارت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى التعديلات التي أدخلتها الدولة الطرف على قانون العمل لإلغاء إلزامية اختبار الحمل واختبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كشرط للتوظيف، والبرامج الرامية إلى منع ما يتصل بذلك من أشكال التمييز^(٧٩).

٢- الحق في الضمان الاجتماعي^(٨٠)

٣١- حثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولة الطرف على وضع نظام للضمان الاجتماعي يكفل تغطية شاملة بالحماية الاجتماعية، ويقدم استحقاقات مناسبة لجميع العمال والأشخاص، ولا سيما الفئات المحرومة والمهمشة، بما في ذلك المهاجرون من أصل هايتي^(٨١).

٣- الحق في مستوى معيشي لائق^(٨٢)

٣٢- لاحظت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال أن الجمهورية الدومينيكية أحرزت تقدماً كبيراً في مكافحة الفقر بفضل تدابير الحماية الاجتماعية، رغم أنها زادت من هشاشة الأسر وعدم المساواة^(٨٣). وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن القلق إزاء المستويات المرتفعة من الفقر والفقير المدقع وانعدام المساواة، ولا سيما لدى الهائيتيين والدومينيكيين من أصل هايتي والمنحدرين من أصل أفريقي والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية^(٨٤).

٣٣- وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الطرف، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن أسفها لعدم كفاية الاستثمار في الإسكان، بما في ذلك الإسكان الاجتماعي، وتردي ظروف السكن في قرى معاصر قصب السكر. ولذلك أوصت الجمهورية الدومينيكية باعتماد استراتيجية شاملة للإسكان الاجتماعي^(٨٥). كما حثت الدولة الطرف على الحماية من عمليات الإخلاء القسري من خلال اعتماد إطار قانوني مناسب^(٨٦).

٣٤- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء عدم كفاية الإمداد بالماء الصالح للشرب ومحدودية الوصول إلى نظم الصرف الصحي الملائمة، ولا سيما في المناطق الريفية^(٨٧).

٤- الحق في الصحة^(٨٨)

٣٥- وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الطرف في إطار الخطة الوطنية العشرية للصحة، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن القلق إزاء تدني الاستثمار في الصحة، وإزاء عدم المساواة في إمكانية الحصول على الرعاية الصحية^(٨٩). وأوصت لجنة حقوق الطفل الجمهورية الدومينيكية بزيادة ميزانية الصحة^(٩٠). وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجمهورية الدومينيكية ببذل مزيد من الجهود لكفالة إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتوافرها ونوعيتها، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية^(٩١). وذكر فريق الأمم المتحدة القطري أنه جرى إحراز تقدم في زيادة التغطية بفرص الحصول على

التأمين الصحي بتسيخ إمكانية الحصول على التأمين الصحي العالمي كحق، حيث انتقلت تغطية سكان الجمهورية الدومينيكية من ٢٨ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٧٣,٣ في المائة عام ٢٠١٧^(٩٢).

٣٦- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري أن الوفيات النفاسية ومعدل وفيات المواليد ظلاً أعلى من المتوسط المسجل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولاحظ أن أكثر من ٨٠ في المائة من الوفيات النفاسية ووفيات المواليد يمكن تجنبها وترتبط بأسبابها بتدني جودة الخدمات الصحية^(٩٣). وأشارت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال إلى أن الوفيات النفاسية لا تزال السبب الثاني للوفيات في صفوف الفتيات والشابات اللائي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ٢٣ سنة^(٩٤). وأعربت لجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن شواغل مماثلة^(٩٥).

٣٧- وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء الحظر الكامل المفروض على حالات الإجهاض المقصود، الذي يعرض انتهاكه لعقوبة تصل إلى ٢٠ سنة سجنًا، ولكون الحظر أدى إلى ارتفاع عدد حالات الإجهاض غير المأمون وارتفاع معدل الوفيات النفاسية^(٩٦). وأوصت الجمهورية الدومينيكية بتعديل تشريعاتها لضمان إمكانية الوصول إلى الإجهاض المقصود بصورة مأمونة وقانونية وفعالة، وعدم فرض عقوبات جنائية على النساء والفتيات اللواتي أجهضن^(٩٧).

٣٨- وأعربت عدة لجان عن القلق إزاء الارتفاع المتواصل لمعدل الحمل في أوساط المراهقات^(٩٨). وشددت لجنة حقوق الطفل على أن بعض حالات حمل المراهقات هي نتيجة للعنف الجنسي^(٩٩) وأن الكثير من الوفيات النفاسية تقع في صفوف المراهقات^(١٠٠). وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري الجمهورية الدومينيكية بتعزيز الجهود الرامية إلى جعل الوقاية من حمل المراهقات أولوية^(١٠١).

٣٩- وأوصت لجنة حقوق الطفل الجمهورية الدومينيكية بضمان استدامة برنامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من أجل أمور منها الوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل^(١٠٢).

٥- الحق في التعليم^(١٠٣)

٤٠- أفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن الجمهورية الدومينيكية زادت مخصصات الميزانية للتعليم قبل الجامعي إلى ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، واعترفت بالجهود الهامة التي تبذلها الدولة لتحسين النظام التعليمي. كما أشار إلى زيادة التغطية بالتعليم الابتدائي، حيث بلغت ٩٢ في المائة، لكن التعليم المتوسط يواجه تحديات بتغطية تصل إلى ٥٥ في المائة، وتتمو ببطء^(١٠٤). وعلى الرغم من العديد من المبادرات الرامية إلى زيادة المواظبة على الدراسة، وكذا تحسين جودة التعليم الأساسي، لاحظت لجنة خبراء منظمة العمل الدولية استمرار التفاوتات الكبرى في الالتحاق بالمدارس الثانوية نسبة إلى معدل التعليم الابتدائي^(١٠٥). وأشارت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال إلى أنه تم إحراز تقدم هام من خلال تنفيذ برنامج التوقيت المستمر في المدارس^(١٠٦).

٤١- وأحاطت لجنة حقوق الطفل علماً بالخطة العشرية للتعليم ٢٠٠٨-٢٠١٨ وبزيادة التغطية التعليمية^(١٠٧)، وفي الوقت نفسه رحبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجهود المبذولة لزيادة الإنفاق على التعليم وتحسين الهياكل الأساسية للمدارس^(١٠٨). بيد أنها أعربت عن القلق إزاء رداءة نوعية التعليم وارتفاع معدلات التسرب والرسوب، ولا سيما في المستوى الابتدائي^(١٠٩). وأشارت لجنة حقوق الطفل إلى ارتفاع عدد حالات التسرب المدرسي في صفوف الفتيات الحوامل والأمهات المراهقات^(١١٠). وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجمهورية الدومينيكية بتحسين نوعية التعليم واتخاذ تدابير مناسبة للحد من معدلات التسرب المدرسي والرسوب في جميع مستويات التعليم، ولا سيما في أوساط الطلاب المهمشين والمحرومين^(١١١). وقدمت اليونيسكو توصية مماثلة^(١١٢).

٤٢ - وأشارت لجنة حقوق الطفل إلى عدم كفاية الهياكل الأساسية التعليمية حتى الآن، وارتفاع عدد حالات التسرب المدرسي في صفوف الفتيات الحوامل والأمهات المراهقات^(١١٣)، وارتفاع معدل العنف وتسلط الأقران في صفوف الطلاب^(١١٤). وأشارت اليونسكو إلى أن عدم المساواة الاجتماعية البالغة كان لها تأثير سلبي كبير على الالتحاق بالمدارس والبيئة التعليمية^(١١٥). ولذلك، أوصت الدولة الطرف باتخاذ التدابير اللازمة لتحسين نوعية التعليم، والتي يمكن توفيرها من خلال هياكل أساسية مدرسية ملائمة وبيئة تعليمية خالية من العنف المدرسي^(١١٦).

٤٣ - ووفقاً لليونسكو، لا يزال التعليم الشامل للجميع يواجه تحديات كبيرة في الجمهورية الدومينيكية، وخاصة فيما يتعلق بالطلاب ذوي الإعاقة والأطفال المنحدرين من أصل هايتي^(١١٧). وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري الجمهورية الدومينيكية بتعزيز جهودها الرامية إلى تحسين نوعية التعليم والإدماج التعليمي للأطفال ذوي الإعاقة وتشجيع توسيع مراكز التدريب المهني التقني^(١١٨). وقدّمت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة توصيات مماثلة^(١١٩).

دال - حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

١ - النساء^(١٢٠)

٤٤ - رجت لجنة حقوق الطفل بالخطة الوطنية للمساواة والإنصاف بين الجنسين (٢٠٠٧-٢٠١٧)^(١٢١). وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجمهورية الدومينيكية بإدماج النساء والفتيات ذوات الإعاقة في أعمال وسياسات وزارة شؤون المرأة^(١٢٢).

٤٥ - وأعربت لجنة حقوق الطفل عن القلق إزاء استمرار التمييز والقوالب النمطية الجنسانية ضد النساء والفتيات، وهو ما أسهم في ارتفاع معدل انتشار العنف القائم على نوع الجنس، ولا سيما ضد الفتيات من أصل هايتي^(١٢٣).

٤٦ - وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الطرف، لا زالت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف المنزلي، وإزاء استمرار ارتفاع عدد حالات قتل الإناث والاعتصاب^(١٢٤). وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن أسفها لعدم اعتماد مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة بعد ولعدم اتخاذ أية خطوات لتنفيذ خطة عمل وطنية لمنع ومحاربة هذا العنف^(١٢٥). وأوصى فريق الأمم المتحدة القطري الجمهورية الدومينيكية بتعزيز حق المرأة في حياة خالية من العنف عن طريق العمل بصورة توافقية على وضع قانون شامل لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له والمعاقبة عليه واجتثاثه، وبتخصيص موارد لوزارة شؤون المرأة^(١٢٦).

٤٧ - وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقهما إزاء محدودية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة، ونقص تمثيلها في القطاعين العام والخاص. وأوصيتا الجمهورية الدومينيكية ببذل مزيد من الجهود لزيادة تمثيل المرأة ومشاركتها، بما في ذلك من خلال تدابير خاصة مؤقتة^(١٢٧). وذكر فريق الأمم المتحدة القطري أنه أحرز تقدماً في انتخابات عام ٢٠١٦ فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة، لكن تمثيل المرأة لا يزال ناقصاً في الوزارات والكيانات اللامركزية والممثلات الدبلوماسية والمحافظات^(١٢٨).

٤٨- رحبت لجنة حقوق الطفل بالسياسة المتعلقة بالطفولة المبكرة (٢٠١٣) (١٣٠) وأوصت الجمهورية الدومينيكية بتخصيص موارد كافية لخطة الرعاية والحماية الشاملة للطفولة المبكرة (٢٠١٣) (١٣١). وأوصت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال بالجمهورية الدومينيكية بأن تعزز المجلس الوطني للأطفال والمراهقين وبأن تزودها بالموارد التقنية والمالية اللازمة للاضطلاع بولايتها (١٣٢). وقدمت لجنة حقوق الطفل توصية مماثلة (١٣٣).

٤٩- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها من العدد الكبير للأطفال غير المسجلين ممن هم دون سن الخامسة، وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء انخفاض معدل تسجيل المواليد (١٣٤). وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الجمهورية الدومينيكية ببذل مزيد من الجهود لضمان تسجيل جميع الأطفال المولودين على أراضيها وإصدار شهادات ميلاد رسمية لهم (١٣٥). وقدمت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية توصية مماثلة (١٣٦).

٥٠- وأشارت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال إلى أن الجمهورية الدومينيكية تعرف أعلى معدل لزواج الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهو ما يؤثر بشكل أساسي على الفتيات وينتهك حقوقهن في الصحة والتعليم والنمو (١٣٧). كما أوصت بأن ترفع الجمهورية الدومينيكية الحد الأدنى لسن الزواج إلى ١٨ سنة لكلا الجنسين ومن دون استثناء، وأن تدرج زواج الأطفال باعتباره جريمة في قانون العقوبات (١٣٨). وقدمت لجنة حقوق الطفل توصيات مماثلة (١٣٩).

٥١- وأعربت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال عن هلعها بسبب الأشكال المتعددة لبيع الأطفال واستغلالهم والاعتداء الجنسي عليهم في الجمهورية الدومينيكية وبسبب العنف الجنسي الذي يمارس ضد الأطفال داخل الأسر (١٤٠). وأشارت لجنة حقوق الطفل إلى الانتشار الواسع للعقوبة البدنية للأطفال (١٤١). وأوصت اللجنة الدولية الطرف باعتماد قانون شامل يعالج جميع أشكال العنف ويحظر صراحة العقوبة البدنية في جميع الظروف (١٤٢).

٥٢- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء الانتشار الواسع لما يتعرض الأطفال والمراهقون من اعتداء واستغلال جنسيين، ولا سيما المنحدرين من أصل هايتي، بما في ذلك من جانب السياح الأجانب، وإزاء القضايا التي تورطت فيها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية (١٤٣). ووفقاً لما ذكرته اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن الامتيازات الممنوحة لرجال الدين الكاثوليك شكلت عقبات أمام محاكمة بعض رجال الدين (١٤٤).

٥٣- وأشارت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال إلى أن الاستغلال الجنسي للأطفال يتركز بشكل خاص في بعض المناطق الشاطئية مثل بافارو، وبوكا شيكا، وسوسوا، وكاباريت، ولاس تيريناس (١٤٥). كما أوصت الجمهورية الدومينيكية بأن تعتمد وزارة سياحتها استراتيجية تنمية سياحية مستدامة، تشمل منع السياحة بدافع ممارسة الجنس مع الأطفال، تقودها الوزارة المذكورة، بالتنسيق مع القطاع الخاص وسلطات الهجرة والمطارات والشرطة والهيئة المتخصصة للأمن السياحي والمجلس الوطني للأطفال والمراهقين ومكتب المدعي العام وبلدان منشأ السياح (١٤٦).

٥٤- وذكر فريق الأمم المتحدة القطري أن البلد قد بذل جهوداً كبيرة في تعزيز قدراته على المحاكمة على هذه الجرائم، ولا سيما المواد الإباحية على الإنترنت (١٤٧).

- ٥٥ - وذكرت المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال أنها تلقت معلومات عن أشكال أخرى لبيع الأطفال واستغلالهم، مثل استغلالهم كيد عاملة في العمل المنزلي والزراعة والرياضة، وكذا في التسول القسري^(١٤٨). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل عن القلق إزاء معدل عمل الأطفال، ولا سيما في العمل المنزلي والزراعة والأعمال الخطرة^(١٤٩). وأبدت لجنة حقوق الطفل قلقها لكون أكثر من نصف الأطفال العاملين لا يذهبون إلى المدرسة، ولكون العديدين منهم يتعرضون للعنف^(١٥٠).
- ٥٦ - وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء العدد الكبير من الأطفال المحكوم عليهم بالسجن والذين يتعرضون لاحتجاز مطول قبل المحاكمة، وإزاء عدم الكفاءة التي تسم عمل نظام قضاء الأحداث^(١٥١).

٣ - الأشخاص ذوو الإعاقة

- ٥٧ - ورحبت اللجان الأربع باعتماد القانون الأساسي بشأن المساواة في الحقوق للأشخاص ذوي الإعاقة (القانون رقم ٥-١٣) المؤرخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣^(١٥٢). وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجمهورية الدومينيكية بمراجعة تشريعاتها بغية إزالة المصطلحات والأحكام التي تتعارض مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٥٣). وأوصت الدولة الطرف أيضاً بأن تعدل القانون المدني للاعتراف بالأهلية القانونية الكاملة لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة^(١٥٤).
- ٥٨ - وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجمهورية الدومينيكية بإنشاء آليات للتشاور الدائم مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمهم إلى هيكل صنع القرار للمجلس الوطني المعني بالإعاقة^(١٥٥). وحثت لجنة حقوق الطفل الدولة الطرف على ضمان التنسيق بين المجلس الوطني المعني بالإعاقة والمجلس الوطني للأطفال والمراهقين^(١٥٦).
- ٥٩ - وفي حين رحبت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالخطة الوطنية لتيسير الوصول^(١٥٧)، أوصت الجمهورية الدومينيكية باعتماد معايير ولوائح تنظيمية بشأن تيسير الوصول إلى البيئة المادية ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما يتماشى والاتفاقية^(١٥٨).
- ٦٠ - وأهابت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالجمهورية الدومينيكية أن توفر للأشخاص ذوي الإعاقة الداخليين في إجراءات جنائية ضمانات المحاكمة وفق الأصول القانونية وترتيبات تيسيرية معقولة^(١٥٩).
- ٦١ - وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير المتعلقة بالتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية والتعليم والعمالة^(١٦٠).
- ٦٢ - وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إذ أعربت عن القلق إزاء العلاج الطبي والنفسي القسري للأشخاص ذوي الإعاقة، بأن تحظر الجمهورية الدومينيكية العلاج الطبي من دون موافقة حرة ومستنيرة من الشخص ذي الإعاقة المعني^(١٦١). وأوصت أيضاً بأن تحظر الدولة الطرف التعقيم القسري للنساء والفتيات ذوات الإعاقة^(١٦٢). وقدمت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان توصية مماثلة^(١٦٣).
- ٦٣ - وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجمهورية الدومينيكية بالاعتراف بلغة الإشارة الدومينيكية لغة رسمية وتنفيذ استراتيجية تدريب على لغة الإشارة لفائدة موظفي القطاع العام، وكذا أن تشجع على إدراج التعليم بلغة الإشارة في المؤسسات التعليمية^(١٦٤).

٤ - الأقليات والشعوب الأصلية^(١٦٥)

- ٦٤ - أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها إزاء استمرار التمييز العنصري ضد الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وأوصت الجمهورية الدومينيكية باتخاذ خطوات لمكافحة التمييز ضدهم، وحثتها على وضع منهجية لجمع البيانات تأخذ في الحسبان التكوين المتعدد الإثنيات للسكان وتتضمن متغيراً إثنياً يقوم على معيار التحديد الذاتي للهوية^(١٦٦).
- ٦٥ - وأوصت اللجنة الجمهورية الدومينيكية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتعزيز حماية الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي عن طريق تعزيز بيئة مواتية لفائدة المجتمعات المحلية للمنحدرين من أصل أفريقي^(١٦٧).

٥ - المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء والمشردون داخلياً^(١٦٨)

- ٦٦ - وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري بأن الخطة الوطنية لتسوية الوضعية القانونية للأجانب، التي تم إطلاقها في نهاية عام ٢٠١٣، قد مكّنت من تسوية الوضعية القانونية لنحو ٢٦٠ ٠٠٠ مهاجر من أصل ما مجموعه ٢٨٨ ٠٠٠ مهاجر قبلوا الخطة. وخلال هذه الفترة، عرفت هجرة السكان الفنزويليين زيادة ملحوظة، إضافة إلى الترحيل وحالات الاتجار بالأشخاص من تلك الجنسية^(١٦٩).

- ٦٧ - وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء هشاشة المهاجرين الهايتيين وما يتعرضون له من عنف واعتداءات^(١٧٠). ويساور اللجنة القلق أيضاً إزاء ارتفاع عدد المرشحين من المنحدرين من أصل هايتي، وكذلك إزاء التقارير التي تتحدث عن عمليات الترحيل والطرده الجماعيين والتعسفيين، بما في ذلك حالات الإكراه على الرجوع عند الحدود، والتي تنفذ من دون ضمانات إجرائية^(١٧١). وأوصت الجمهورية الدومينيكية بتنقيح قوانينها وممارساتها لضمان سير عمليات الترحيل والطرده وفقاً للمعايير الدولية^(١٧٢). وأوصت لجنة حقوق الطفل أيضاً بأن تبذل الجمهورية الدومينيكية المزيد من الجهود لاعتماد بروتوكولات للتنسيق مع هايتي^(١٧٣).

- ٦٨ - وأشارت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى ما تحدثت عنه التقارير من عمليات ترحيل لقصر غير المصحوبين وإلى هشاشة عدد كبير من الأطفال الهايتيين المهاجرين غير المصحوبين^(١٧٤). ولاحظت لجنة حقوق الطفل أن معظم الأطفال المهاجرين، ومعظمهم من هايتي، يفتقرون إلى تصاريح إقامة وإمكانية كافية للوصول إلى الخدمات، وكثيراً ما يقعون ضحايا للاستغلال والتمييز والعنف^(١٧٥).

- ٦٩ - وأعربت لجنة حقوق الطفل عن القلق بشأن انعدام الكفاءة الذي يسم عمل اللجنة الوطنية للاجئين^(١٧٦). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء العدد القليل جداً من الأشخاص الذين منحوا اللجوء، وإزاء معايير القبول التقييدية، وعدم كفاية الضمانات الإجرائية للمتمسكي اللجوء وطالبي اللجوء، الأمر الذي يجعلهم عرضة لخطر الإعادة القسرية^(١٧٧). وأوصت اللجنة الجمهورية الدومينيكية بحماية ملتمسي وطالبي اللجوء، بمن فيهم القصر والمهاجرون الهايتيون وغير الهايتيين، بما يتماشى والمعايير الدولية، وذلك عن طريق تنقيح معايير وطلب القبول وإجراءات الاستئناف^(١٧٨).

- ٧٠ - وأوصت لجنة حقوق الطفل الجمهورية الدومينيكية بتوفير فرص الحصول على التعليم والصحة والمأوى وغير ذلك من الخدمات للأطفال اللاجئين وملتمسي اللجوء^(١٧٩).

٦- عديمو الجنسية^(١٨٠)

٧١- أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل عن أسفها لحكم المحكمة الدستورية رقم (2013) TC/0168/13، الذي ترك آلاف الدومينيكيين، ومعظمهم من أصل هايتي، من دون جنسية دومينيكية وجعلهم عديمي الجنسية، ولعدم امتثال الدولة لحكم آب/أغسطس ٢٠١٤ الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في قضية الدومينيكيين والهايتيين المطرودين ضد الجمهورية الدومينيكية. وتشير المعلومات إلى حالة عدد كبير من المنتمين إلى الجيل الأول وأبنائهم الذين حُرِّموا من جنسيتهم الدومينيكية بسبب حكم المحكمة الدستورية رقم TC/0168/13^(١٨١).

٧٢- واعتبرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه من المؤسف حرمان الأشخاص المنحدرين من أصل هايتي المولودين في الدولة الطرف والذين عاشوا بها لعقود من جنسيتهم بأثر رجعي، عملاً بحكم المحكمة الدستورية^(١٨٢).

٧٣- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري أن الجمهورية الدومينيكية قد سنت القانون ١٦٩-١٤، استجابة للحكم ١٦٩-١٣ الصادر عن المحكمة الدستورية الذي جرد عدداً غير محدد من الأشخاص من الجنسية^(١٨٣). وعلى الرغم من أن القانون رقم ١٤/١٦٩ خفف من آثار هذا القرار، أعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء محدودية نطاقه ولا معقولية ما أنشأه من إجراءات ومتطلبات^(١٨٤). وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء وضع الأشخاص في المجموعة ألف، الذين لم يحصلوا على وثائق جنسيتهم؛ والأشخاص في المجموعة باء، الذين لا يزالون في انتظار التجنيس من أجل استعادة جنسيتهم الدومينيكية والذين لم يتمكنوا من التسجيل أثناء عملية التسجيل الخاصة؛ والأشخاص المولودين بين ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ و٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠^(١٨٥).

٧٤- وأفاد فريق الأمم المتحدة القطري أن القانون قد سمح بإثبات شهادات ميلاد ٥٥٠٠٠ شخص ولدوا في البلد وسجلت ولادتهم (المجموعة ألف)، ولكن لا توجد بعد إحصاءات رسمية عن عدد الأشخاص الذين استردوا وثائق هويتهم. وقد أخذ القانون بإجراء تسجيل خاص للأشخاص الذين ولدوا في البلد ولم يحصلوا أبداً على شهادة ميلاد (المجموعة باء). ومع ذلك، من أصل ما مجموعه ٨٧٥٥ حالة، لم تتم الموافقة إلا على ٥٥٠٠ حالة توجد في طور التقدم بطلب الحصول على الإقامة الدائمة، وهي عملية غير متاحة إلا في عاصمة البلد، وتقضي جميع المستفيدين الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة. وأضاف فريق الأمم المتحدة القطري أن إجراءات التجنيس لم يتم تعريفها وتعميمها في أوساط هذه المجموعة^(١٨٦).

٧٥- ووفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على الرغم من اعتماد القانون رقم ١٤/١٦٩، فإن عدداً كبيراً من الأشخاص من أصل هايتي يظلون عديمي الجنسية^(١٨٧). وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بعدم وجود إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية في صفوف الأفراد الذين تعوزهم وثائق الجنسية الدومينيكية، بمن فيهم الأطفال، وإزاء حرمانهم من حقوقهم المدنية والسياسية^(١٨٨).

٧٦- وأوصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان الجمهورية الدومينيكية بإعادة الجنسية الدومينيكية لجميع الأشخاص المتضررين من الحكم رقم TC/0168/13، بطرق منها إنفاذ الحكم الصادر عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ٢٠١٤^(١٨٩).

Notes

- ¹ Tables containing information on the scope of international obligations and cooperation with international human rights mechanisms and bodies for Dominican Republic will be available at www.ohchr.org/EN/Countries/LACRegion/Pages/DOIndex.aspx.
- ² For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.1–98.21 and 98.31–98.33.
- ³ E/C.12/DOM/CO/4, paras. 68–69 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 76. See also United Nations country team submission for the universal periodic review of the Dominican Republic, para. 11, and A/HRC/37/60/Add.1, para. 74 (a).
- ⁴ E/C.12/DOM/CO/4, paras. 68–69 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 76. See also United Nations country team submission, para. 11.
- ⁵ E/C.12/DOM/CO/4, paras. 68–69 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 76.
- ⁶ CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 76.
- ⁷ E/C.12/DOM/CO/4, paras. 68–69 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 75. See also United Nations country team submission, para. 11, and A/HRC/37/60/Add.1, para. 74 (a).
- ⁸ CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 28 (d), E/C.12/DOM/CO/4, para. 22 (d) and CCPR/C/DOM/CO/6, para. 26 (b). See also United Nations country team submission, para. 11, A/HRC/37/60/Add.1, para. 74 (a), and the letter dated 15 April 2016 from Human Rights Committee addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2. Available from http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/SharedDocuments/DOM/INT_CCPR_FUL_DOM_23625_S.pdf.
- ⁹ United Nations country team submission, para. 22.
- ¹⁰ A/HRC/37/60/Add.1, para. 80 (a).
- ¹¹ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 5, E/C.12/DOM/CO/4, para. 5 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 78.
- ¹² CCPR/C/DOM/CO/6, para. 6. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 6 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 79.
- ¹³ United Nations country team submission, para. 25. See also OHCHR, “Human Rights in the Field: Americas”, in *OHCHR Report 2017*, p. 242.
- ¹⁴ For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.22–98.29.
- ¹⁵ CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 5 (c) and 9 and E/C.12/DOM/CO/4, para. 4 (b).
- ¹⁶ CRPD/C/DOM/CO/1, para. 5.
- ¹⁷ *Ibid.*, para. 61.
- ¹⁸ E/C.12/DOM/CO/4, para. 70.
- ¹⁹ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 5. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 4 (d).
- ²⁰ United Nations country team submission, para. 19.
- ²¹ CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 5 (b) and CCPR/C/DOM/CO/6, para. 7.
- ²² E/C.12/DOM/CO/4, para. 13.
- ²³ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 7. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 13.
- ²⁴ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 8. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 14 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 14 (c), A/HRC/37/60/Add.1, para. 75 (c) and United Nations country team submission, para. 15.
- ²⁵ E/C.12/DOM/CO/4, para. 14. See also CCPR/C/DOM/CO/6, para. 8 and OHCHR, “Human Rights in the Field: Americas”, in *OHCHR Report 2017*, p. 243.
- ²⁶ United Nations country team submission, para. 15.
- ²⁷ *Ibid.*, para. 21. See also OHCHR, “Human Rights in the Field: Americas”, in *OHCHR Report 2017*, p. 242.
- ²⁸ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 3 (b).
- ²⁹ For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.37–98.39, 98.42–98.43 and 98.109–98.111.
- ³⁰ CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 9–10. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 19.
- ³¹ E/C.12/DOM/CO/4, para. 20.
- ³² United Nations country team submission, para. 37.
- ³³ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 9 and E/C.12/DOM/CO/4, para. 21. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 17 (c).
- ³⁴ E/C.12/DOM/CO/4, para. 22 (a). See also CCPR/C/DOM/CO/6, para. 10.
- ³⁵ CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 9–10. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 25 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 17 (d).
- ³⁶ United Nations country team submission, paras. 38–43. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 26.
- ³⁷ For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.41 and 98.44–98.53.
- ³⁸ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 3 (c). See also para. 17, and OHCHR, “Human Rights in the Field: Americas”, in *OHCHR Report 2017*, p. 243.
- ³⁹ United Nations country team submission, para. 10.
- ⁴⁰ CCPR/C/DOM/CO/6, para. 17. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 71 (e).
- ⁴¹ United Nations country team submission, paras. 30–32.
- ⁴² CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 21–22. See also E/C.12/DOM/CO/4, paras. 62–63 and CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 71 (c) and (f) and 72 (d)–(f).
- ⁴³ E/C.12/DOM/CO/4, para. 63.
- ⁴⁴ CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 72 (g) and (h).
- ⁴⁵ For the relevant recommendation, see A/HRC/26/15, para. 98.75.
- ⁴⁶ CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 27–28.

- 47 Letter dated 26 April 2017 from the Committee on the Elimination of Discrimination against Women addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2. Available from http://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CEDAW/SharedDocuments/DOM/INT_CEDAW_FUL_DOM_27289_E.pdf. See also CEDAW/C/DOM/CO/6-7/Add.1, para. 2.
- 48 Letter dated 26 April 2017 from the Committee on the Elimination of Discrimination against Women addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 3.
- 49 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 29.
- 50 E/C.12/DOM/CO/4, para. 15.
- 51 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 12 (d), E/C.12/DOM/CO/4, para. 16 and CCPR/C/DOM/CO/6, para. 30.
- 52 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 30 and E/C.12/DOM/CO/4, para. 16.
- 53 E/C.12/DOM/CO/4, para. 16.
- 54 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.77–98.78.
- 55 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 31. See also E/C.12/DOM/CO/4, paras. 9–10.
- 56 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 15.
- 57 See [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3300824,102930,Dominican Republic,2016](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3300824,102930,Dominican+Republic,2016).
- 58 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 32. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 10 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 16.
- 59 E/C.12/DOM/CO/4, para. 10.
- 60 UNESCO submission for the universal periodic review of the Dominican Republic, para. 17.
- 61 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.36, 98.68 and 98.71–98.74.
- 62 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 19. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 33 (a) and 69.
- 63 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 69 (a).
- 64 A/HRC/37/60/Add.1, para. 22.
- 65 Ibid., para. 78 (b).
- 66 CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 19-20. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 66 (b).
- 67 See [www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3335486,102930,Dominican Republic,2017](http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3335486,102930,Dominican+Republic,2017).
- 68 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.69–98.70 and 98.79.
- 69 E/C.12/DOM/CO/4, para. 30.
- 70 CRPD/C/DOM/CO/1, para. 50.
- 71 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 9.
- 72 E/C.12/DOM/CO/4, para. 31 (a).
- 73 See [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3298476,102930,Dominican Republic,2016](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3298476,102930,Dominican+Republic,2016).
- 74 See [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3297688,102930,Dominican Republic,2016](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3297688,102930,Dominican+Republic,2016).
- 75 E/C.12/DOM/CO/4, para. 34.
- 76 Ibid., para. 35 (d).
- 77 Ibid., para. 39. See also CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 31–32.
- 78 E/C.12/DOM/CO/4, para. 40. See also CCPR/C/DOM/CO/6, para. 32.
- 79 Letter dated 26 April 2017 from the Committee on the Elimination of Discrimination against Women addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 4. See also CEDAW/C/DOM/CO/6-7/Add.1, paras. 47–61.
- 80 For the relevant recommendation, see A/HRC/26/15, para. 98.90.
- 81 E/C.12/DOM/CO/4, para. 42.
- 82 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.80–98.87.
- 83 A/HRC/37/60/Add.1, para. 41.
- 84 E/C.12/DOM/CO/4, para. 48. See also CRPD/C/DOM/CO/1, para. 53 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 48 (c).
- 85 E/C.12/DOM/CO/4, paras. 51–52.
- 86 Ibid., para. 54.
- 87 Ibid., para. 51. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 50 (f).
- 88 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.91–98.99.
- 89 E/C.12/DOM/CO/4, para. 55. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 11 and 49.
- 90 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 12 (a). See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 56.

- 91 E/C.12/DOM/CO/4, para. 56. See also CRPD/C/DOM/CO/1, para. 47 (a).
- 92 United Nations country team submission, para. 75.
- 93 Ibid., paras. 27–28.
- 94 A/HRC/37/60/Add.1, para. 41.
- 95 E/C.12/DOM/CO/4, para. 55. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 49.
- 96 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 15. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 59 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 51 (c).
- 97 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 16. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 52 (d).
- 98 CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 15–16, E/C.12/DOM/CO/4, para. 59 and CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 51 (a) and 52 (b) and (c).
- 99 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 33 (c).
- 100 Ibid., para. 51 (b).
- 101 United Nations country team submission, para. 73.
- 102 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 54 (a).
- 103 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.100–98.106.
- 104 United Nations country team submission, paras. 50–54.
- 105 See:
https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:13100:0::NO:13100:P13100_COMMENT_ID,P11110_COUNTRY_ID,P11110_COUNTRY_NAME,P11110_COMMENT_YEAR:3335494,102930,Dominican Republic,2017.
- 106 A/HRC/37/60/Add.1, para. 41.
- 107 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 57.
- 108 E/C.12/DOM/CO/4, para. 64. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 11.
- 109 E/C.12/DOM/CO/4, para. 64 (a) and (c). See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 57 (c).
- 110 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 57 (f).
- 111 E/C.12/DOM/CO/4, para. 65 (a) and (d). See also CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 58 (b) (d) and 66 (d).
- 112 UNESCO submission, p. 6.
- 113 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 57 (e) and (f).
- 114 Ibid., para. 31 (c).
- 115 UNESCO submission, para. 11.
- 116 Ibid., p. 6.
- 117 Ibid., para. 13.
- 118 United Nations country team submission, para. 55.
- 119 CRPD/C/DOM/CO/1, paras. 44 and 45 (a) and (b). See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 48 (a).
- 120 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.34–98.35, 98.54–98.67 and 98.88–98.89.
- 121 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 5 (d); see also para. 17.
- 122 CRPD/C/DOM/CO/1, paras. 10–11.
- 123 CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 17 (b) and 18 (c). See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 27.
- 124 CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 13–14. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 31 (a) and 32 (c), CCPR/C/DOM/CO/5/Add.1, paras. 4–41, and the letter dated 15 April 2016 from the Human Rights Committee addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, pp. 1–2.
- 125 Letter dated 26 April 2017 from the Committee on the Elimination of Discrimination against Women addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 1. See also CEDAW/C/DOM/CO/6-7/Add.1, paras. 1 and 3 (a).
- 126 United Nations country team submission, para. 63.
- 127 CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 11–12 and E/C.12/DOM/CO/4, paras. 27 and 28 (b).
- 128 United Nations country team submission, para. 58.
- 129 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.87–98.88, 98.101–98.103, 98.108 and 98.127.
- 130 CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 5 (a) and 9.
- 131 Ibid., para. 46.
- 132 A/HRC/37/60/Add.1, para. 75 (a).
- 133 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 42 (g) (c) (e) (b) (f).
- 134 E/C.12/DOM/CO/4, para. 46 and CCPR/C/DOM/CO/6, para. 33. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 25.
- 135 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 34. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 26 (a).
- 136 E/C.12/DOM/CO/4, para. 47. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 26 (b) and (c).
- 137 A/HRC/37/60/Add.1, paras. 14–17. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 37–38 and CCPR/C/DOM/CO/6, para. 33.
- 138 A/HRC/37/60/Add.1, para. 74 (b).
- 139 CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 37–38. See also CCPR/C/DOM/CO/6, paras. 33–34.
- 140 A/HRC/37/60/Add.1, paras. 9–13.
- 141 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 31 (b).
- 142 Ibid., para. 32 (a).

- 143 Ibid., paras. 33 (a) and 35. See also E/C.12/DOM/CO/4, para. 44 and CCPR/C/DOM/CO/6, para. 19.
- 144 E/C.12/DOM/CO/4, para. 44. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 35 and 36 (c), and E/C.12/DOM/CO/4, para. 45 (b).
- 145 A/HRC/37/60/Add.1, paras. 18 and 63–67.
- 146 A/HRC/37/60/Add.1, para. 79 (g) and (i). See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 34 (g)–(h).
- 147 United Nations country team submission, para. 68.
- 148 A/HRC/37/60/Add.1, para. 25.
- 149 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 19, E/C.12/DOM/CO/4, para. 44 and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 65 (a).
- 150 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 65 (d). See also CRPD/C/DOM/CO/1, paras. 32 and 33 (a), CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 66 (a) and (b), E/C.12/DOM/CO/4, para. 45 (c) and (d), and CCPR/C/DOM/CO/6, para. 20.
- 151 CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 71–72.
- 152 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 3 (a), CRPD/C/DOM/CO/1, para. 3 (b), E/C.12/DOM/CO/4, para. 4 (a) and CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 3 (a) and 47.
- 153 CRPD/C/DOM/CO/1, para. 5.
- 154 Ibid., para. 21.
- 155 Ibid., para. 7.
- 156 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 48 (d).
- 157 CRPD/C/DOM/CO/1, para. 3 (c).
- 158 Ibid., para. 17; see also paras. 23, 25, 55 and 57 (b).
- 159 Ibid., para. 29.
- 160 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 9. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, paras. 17 and 48.
- 161 CRPD/C/DOM/CO/1, paras. 30–31.
- 162 Ibid., para. 35.
- 163 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 16.
- 164 CRPD/C/DOM/CO/1, para. 41.
- 165 For the relevant recommendation, see A/HRC/26/15, para. 98.40.
- 166 E/C.12/DOM/CO/4, paras. 23–24.
- 167 Ibid., para. 67.
- 168 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.107–98.108 and 98.120–98.124.
- 169 United Nations country team submission, paras. 44–46.
- 170 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 9.
- 171 Ibid., para. 23.
- 172 Ibid., para. 24 (a).
- 173 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 64 (b).
- 174 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 23. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 63.
- 175 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 63.
- 176 Ibid., para. 61.
- 177 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 23. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 61.
- 178 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 24 (b), (c) and (d). See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 62 (b) and (c), CCPR/C/DOM/CO/5/Add.1, paras. 2 – 3 and the letter dated 15 April 2016 from the Human Rights Committee addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 1.
- 179 CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 62 (d).
- 180 For relevant recommendations, see A/HRC/26/15, paras. 98.112–98.119 and 98.125–98.133.
- 181 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 25, E/C.12/DOM/CO/4, paras. 5 and 21, and CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 27. See also CRPD/C/DOM/CO/1, para. 36 and the letter dated 15 April 2016 from the Human Rights Committee addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- 182 E/C.12/DOM/CO/4, para. 21.
- 183 United Nations country team submission, paras. 33–35.
- 184 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 25. See also CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 27 and the letter dated 15 April 2016 from the Human Rights Committee addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- 185 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 25. See also the letter dated 15 April 2016 from the Human Rights Committee addressed to the Permanent Mission of the Dominican Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, p. 2.
- 186 United Nations country team submission, paras. 33–35.
- 187 E/C.12/DOM/CO/4, para. 21.
- 188 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 25. See also CRPD/C/DOM/CO/1, paras. 36, 47 (c) and 49.
- 189 CCPR/C/DOM/CO/6, para. 26 (a). See also para. 34, and E/C.12/DOM/CO/4, para. 22 (b)–(d), CRC/C/DOM/CO/3-5, para. 28 (a)–(c), CCPR/C/DOM/CO/5/Add.1, paras. 42–47, 51–61 and 68–71.